

Distr.: General
18 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

آثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى
في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون
الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان،
وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خوان بابلو بوهوسلافسكي، المقدم عملاً بقراري مجلس
حقوق الإنسان ١٦/٢٥ و ٣/٣٤.



تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أثر الإصلاحات الاقتصادية وتدابير التقشف على حقوق الإنسان للمرأة

موجز

يناقش الخبير المستقل، في هذا التقرير، أثر الإصلاحات الاقتصادية، وبخاصة تدابير التقشف وتصحيح أوضاع المالية العامة، على حقوق الإنسان للمرأة. وهو يرى أن النظام الاقتصادي الحالي السائد يقوم على أشكال مختلفة من التمييز بين الجنسين. ولا يأخذ الفكر الاقتصادي السائد في الاعتبار أغلب قيمة العمل غير المدفوع الأجر وإسهامه في الاقتصاد. ويسلط التقرير الضوء على بعض النماذج الاقتصادية، فينظر في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، التي تضطلع بأغلبها المرأة، وكيف يقوم عليها النمو الاقتصادي، وتمتص بصورة غير عادلة الصدمات الاقتصادية، وتعوض عن التدابير التقشفية.

ويعرض الخبير المستقل نظرات ثاقبة على القنوات الخاصة التي تؤثر من خلالها سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان للمرأة، ويقترح ما يمكن وينبغي فعله للحيلولة دون وقوع الآثار السلبية ومعالجتها. وهو يرى أن وضع منظور لحقوق الإنسان، مقترن بتحليل للاقتصاديات النسائية، يساعد على فضح هذه التحيزات المتعلقة بالسياسات، ومن الضروري لأجل ذلك إجراء تقييم مراعي للاعتبارات الجنسانية لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يمكن للجمع بين المنظور والتحليل أن يكون مرشداً لمقرري السياسات في وضع حلول بديلة تتسم بالشمول وتنهض بالمساواة وحقوق الإنسان للجنسين.

وينبغي أن يهدف اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء القضايا الاقتصادية والتنظيمية إلى تناول علاقات القوة غير المتناظرة بين الرجل والمرأة التي هي لب عدم المساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق، يناقش التقرير بإيجاز بعض عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تؤثر على الحق في العمل، والضمان الاجتماعي، والسكن، والغذاء، والمياه، والصحة. وبالإضافة إلى ذلك يتناول التقرير دور المؤسسات المالية الدولية التي تُملي، من خلال برامجها الإقراضية ورقابتها ومساعداتها التقنية، سياسات اقتصاد كلي تترتب عليها آثار بالنسبة للمساواة بين الجنسين.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير ركيزة أساسية في العملية الرامية إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن تقييمات أثر إصلاحات السياسة الاقتصادية على حقوق الإنسان^(١). ويهدف إلى تحديد الحجج المتعلقة بالجنسين وحقوق الإنسان التي قد تكون ذات أهمية بالغة لوضع المبادئ التوجيهية.

٢ - ويصف الخبر المستقل، في آخر تقرير له إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/37/54) التطور الحاصل في الاستجابات للأزمات الاقتصادية عن طريق الإصلاح الهيكلي والتشفيح وتصحيح أوضاع المالية العامة، ويوضح كيف تؤثر هذه السياسات على حقوق الإنسان. وفي ضوء التحليلات التي أجريت في السنوات الأخيرة والتي تبين أن هذه السياسات الاقتصادية لم تكن مراعية للاعتبارات الجنسانية، يرى أنه يجب أن تكون برامج الإصلاح الاقتصادي مراعية للاعتبارات الجنسانية، وشاملة، ومعززة لحقوق الإنسان. والوفاء بمعايير حقوق الإنسان، الذي ينبغي أن يكون مطلباً أساسياً، يمكن أيضاً أن يكون له أثر إيجابي في نواح أخرى، بما في ذلك الناحية الاقتصادية.

٣ - ومن شأن النظر من منظور جنساني، وهو أساسي في تقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان، أن يوجه الدول والمؤسسات المالية لدى النظر في وضع سياسات من أجل تحقيق مساواة جوهرية للمرأة أو، كحد أدنى، تفادي وقوع آثار ضارة على حقوق الإنسان للمرأة.

٤ - ووفقاً لبعض التحليلات، كان النمو السريع للعبء الاقتصادي يبشر ببعض الخير فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة. بيد أنه بإلقاء نظرة على السنوات الثلاثين الماضية، يبدو أن ذلك الاحتمال لم يتحقق تحقيقاً كاملاً. فحيثما كان يتم إنشاء عمليات عبر وطنية جديدة وإيجاد فرص عمل للمرأة، وأغلبها في صناعات تجهيز الصادرات وسلاسل القيمة، كانت غالبية فرص العمل هذه غير مستقرة إلى أبعد حد، ومن أسوأ الفرص أحرماً وأكثرها استغلالاً، وازدادت أرباح الشركات في الوقت ذاته إلى أقصى حد. ولا تزال المرأة تعاني من التفرقة مهنيًا؛ وتوجد فوارق منهجية بين الجنسين في الأجر في أنحاء العالم، ويواجه ملايين النساء ظروف عمل سيئة، وأعمالاً منخفضة الأجر، وعدم وجود تغطية بالحماية الاجتماعية^(٢).

٥ - إن إصلاحات قوانين العمل ذات الصلة بالتشفيح، بما في ذلك إضفاء المرونة على سوق العمل، غالباً ما تقوض حقوق العمل وينجم عنها انتكاس في تدابير تحقيق المساواة في العمل، مما يضر بالمرأة. وقد أدت الاتجاهات التصاعدية في البطالة، وتزايد عدم الاستقرار في العمل، وتخفيضات الاستثمار العام في الخدمات الاجتماعية الأساسية في أنحاء المعمورة^(٣)، إلى زيادة اللامساواة وتقليص فرص الانتعاش الاقتصادي، مما عرّض التمتع بحقوق الإنسان لخطر كبير في نهاية المطاف. وللأسف، تتبّع هذه الاتجاهات بدقة أنماط الأزمات العالمية والإقليمية السابقة.

٦ - وبعد مرور عقد على الكساد الذي حدث في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، لا يزال الملايين في أنحاء العالم، وبخاصة النساء، يواجهون صعوبات اجتماعية واقتصادية جمّة، بسبب الأزمة في حد ذاتها

(١) طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣/٣٤، أن يضع الخبر المستقل مبادئ توجيهية بشأن تقييمات أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان.

(٢) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، "تقدم المرأة في العالم ٢٠١٥-٢٠١٦: تحويل الاقتصادات وإعمال الحقوق" (نيويورك، ٢٠١٥)، الصفحة ١٤.

(٣) منظمة العمل الدولية، "العمالة والآفاق الاجتماعية في العالم - اتجاهات عام ٢٠١٨" (جنيف، ٢٠١٨).

واستجابات الحكومات لها. ففي أعقاب الأزمة مباشرة، وضع كثير من الدول حزم حفر مالي، ودعمت برامج الحماية الاجتماعية لحماية الأعمال التجارية والوظائف والتصدي للفقر واللامساواة. بيد أنه في أعقاب حالات التباطؤ الاقتصادي وزيادة العجز العام، كان هناك تحول عالمي نحو التقشف، والتكيف الهيكلي، وتصحيح أوضاع المالية العامة.

٧ - واليوم، يقوم أكثر من ثلثي البلدان في أنحاء العالم - أغلبها بناء على مشورة المؤسسات المالية الدولية - بتقليص خزائنها العامة وتضييق حيزها المالي، بدلا من توسيعه^(٤). وعلى الرغم من أنه يمكن لسياسات التكيف الهيكلي وتصحيح أوضاع المالية العامة أن يكون لها آثار ضارة هائلة على حقوق الإنسان للأشخاص الذين هم في حالات ضعف، فإن أغلب هذه السياسات لم يصمم أو ينفذ بطريقة تعزز حقوق الإنسان أو تصونها، ناهيك عن أن تكون مراعية لما لها من آثار على الجنسين.

٨ - وكثير من الشركات عبر الوطنية ما يكون أقوى من الدول. وفي أوقات التقشف على وجه الخصوص، عندما يتم بشكل متزايد خصخصة الخدمات العامة وخفض وظائف القطاع العام، يتم إلى حد بعيد إضعاف قوة الحكومات على التحكم في هذه الشركات ومساءلتها.

٩ - ولم تطبق الدروس المستفادة من الاستجابات للأزمات السابقة فيما يتعلق بما لحماية الإنفاق الاجتماعي من أهمية. ومما يؤسف له أن التركيز المتزايد على الدور الفعال لحقوق الإنسان في مجال تحسين نتائج التنمية لم يرقم بدور واضح بما فيه الكفاية في التحليلات أو هيكلية استجابات الحكومات والمؤسسات المالية الدولية^(٥).

١٠ - وغالبا ما تكون سياسات الاقتصاد الكلي منحازة للذكور، ويرجع ذلك جزئيا إلى تمييز التيار الرئيسي للاقتصاد ضد المرأة، واستمرار معاملته كعلم بلا مضمون اجتماعي. ولذلك، فإن تركيز بؤرة الاهتمام على ما للتقشف من آثار على المرأة لا يساعد فقط على إثبات أن أهداف الاقتصاد الكلي التقييدية المفرطة وتخفيضات الإنفاق لهما آثار مدمرة على حقوق الإنسان، بل يساعد أيضا على فهم علاقات القوة بين الجنسين التي تعمل تحت سطح النظام الاقتصادي وتفكيك تلك العلاقات وإدانتها^(٦).

١١ - وفي مجال الإنتاج، الذي اعتادت فيه العمالة أن تخلق قيمة للصرف في الأسواق، يرجح توظيف استخدام النساء في القطاع العام، وبخاصة كمقدمات للخدمات في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وتوظف النساء أيضا في أعمال منخفضة الأجر وغير مستقرة وفي الاقتصاد غير الرسمي. وبالتالي، فقد

(٤) Isabel Ortiz, Matthew Cummins and Kalaivani Karunanethy, "Fiscal space for social protection and the SDGs: options to expand social investments in 187 countries", ESS Working Paper No. 48 (Geneva, ILO, 2017).

(٥) Juan Pablo Bohoslavsky and Kunibert Raffer, eds., *Sovereign Debt Crises: What Have We Learned?* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2017).

(٦) يشكر الخبير المستقل جميع الأطراف المعنية لما قدمته من إسهامات في هذا التقرير، والمتاح على الموقع www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEdebt/Pages/ImpactEconomicReformPoliciesWomen.aspx ويشكر الدكتورة آبي كيندرينك، من جامعة نيويورك، لإسهامها في التقرير، وموظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذين يعملون دعماً للولاية.

أدت تخفيضات فرص التوظيف في القطاعين العام والخاص بكثير من النساء إلى البطالة، أو البطالة المقنعة، أو إلى شغل وظائف مؤقتة، وزادت من انعدام أمنهن المالي، والفجوة بين الجنسين في التوظيف والأجور.

١٢ - وغالبا ما تؤدي تخفيضات الخدمات الاجتماعية أيضا إلى تكثيف الطلب على أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والتي تضطلع بها النساء والفتيات بشكل غير متناسب مع أعدادهن (وبخاصة في الأسر المعيشية الفقيرة) ومن ثم تضطرنهن إلى سد الثغرات. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى جميع أشكال العنف والتمييز التي تواجهها المرأة، تشير الأدلة المستجدة إلى أن عبء الأزمة تتحمله النساء بشكل غير متناسب بسبب جملة أمور منها تخفيضات العمالة في القطاع العام، وتخفيضات أجور القطاع العام ووضع حدود قصوى لها،^(٧) والإلغاء التدريجي للإعانات الأساسية، وتخفيضات خدمات واستحقاقات الرعاية الاجتماعية، والإصلاحات المدخلة على المعاشات التقاعدية. وكان الأثر جسيما بشكل خاص على المعرّضين لأشكال متعددة ومتداخلة من التهميش بسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أو العنصر، أو الميل الجنسي، أو الوضع المتعلق بالمهاجرين، من بين أبعاد أخرى.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي أيضا فقدان دخل الأسرة المعيشية أو إدخال تغييرات عليه إلى إعادة تشكيل قدرة المرأة على اتخاذ القرار، مما يفضي إلى تقليل الإنفاق على السلع والخدمات التي يجتهد أن تولّد فوائد للنساء والأطفال، وبخاصة البنات. وهذه الضغوط الاقتصادية يمكن أيضا أن تسهم في زيادة معدلات العنف المنزلي^(٨). وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب ما هو معتاد من وضع النساء الاجتماعي والقانوني غير القائم على المساواة، لا تتاح لهن أصلا فرص متساوية، وما كان يمكن اكتسابه من خلال عملهن يتضاءل عند فقدان الدخل بسبب تدابير التقشف.

١٤ - وفي هذا التقرير، يعرض الخبير المستقل نظرة ثاقبة عن القنوات الخاصة التي تؤثر من خلالها سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان للمرأة ويقترح ما يمكن وينبغي فعله للحيلولة دون وقوع آثار سلبية ومعالجتها. وهو يرى أن الأخذ بمنظور لحقوق الإنسان، مقترن بتحليل للاقتصاد من وجهة النظر النسائية، يمكن أن يساعد في فضح ما ينطوي عليه الأمر من تحيزات في السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن أن يسترشد مقررو السياسات بهذا الجمع بين المنظور والتحليل في استنباط حلول بديلة تتسم بالشمول وتنهض بالمساواة وحقوق الإنسان للجنسين.

ثانيا - التفرقة الهيكلية في سوق العمل وعلاقتها بالتمييز

١٥ - تُصبح آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان للمرأة أكثر وضوحا عند تحليل تطور السياسات الاقتصادية وارتباطها بسوق العمل. وهذا التحليل ضروري أيضا لوضع استراتيجيات مناسبة تحقق مساواة جوهرية للمرأة في سوق العمل، بما في ذلك حصولها على شروط عمل عادلة

(٧) Trade Union Congress, *The Impact on Women of Recession and Austerity*, (London, 2015). Available at

www.tuc.org.uk/sites/default/files/WomenRecession.pdf

(٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *الأزمة الاقتصادية العالمية والمساواة بين الجنسين* (نيويورك، ٢٠١٤). الصفحة ١١.

ومنصفة، تأخذ في الاعتبار الإسهام الهائل لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الاقتصاد وقوة العمل المدفوعة الأجر^(٩).

١٦ - ويتشكك خبراء الاقتصاد النسائي في مصداقية الفكر الاقتصادي التقليدي والفكر الاقتصادي السائد على السواء، ويرون أن التركيز على "الجوانب النقدية للاقتصاد" يتجاهل قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وإسهامها في الاقتصاد^(١٠).

١٧ - وتنظر اقتصاديات العمل الحديثة إلى عمل المرأة استناداً إلى نماذج كلاسيكية جديدة معيارية لعرض العمل، تفترض أن الاختيارات المثلى لكل فرد تتم مستقلة عن تفضيلات وقرارات أي فرد آخر. ويفترض نموذج الأسرة المعيشية الأحادي (والتقليدي) أن للفرد نفس سلطة اتخاذ القرار، مما يجعل الأسرة المعيشية تتصرف كوحدة اتخاذ قرار واحدة. وهذا النموذج لا يأخذ في الاعتبار من يسيطر على موارد الأسرة المعيشية ويخصصها، ولا يعكس الجوانب الذكورية من عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية. وهذه النماذج لا تولي اعتباراً لأثر قدرة الفرد على المشاركة في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية أو حقه في ذلك، أو البدائل الممكنة عندما لا يكون هناك اتفاق^(١١).

١٨ - وعلى الرغم من أن بعض اقتصاديي التيار الرئيسي يستخدمون الآن نماذج مساومة، فإنهم لا يزالون يفترضون أن العمليات التي تحكم اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية هي عمليات "قائمة على الاختيار" و "محايدة جنسانياً". وأن النماذج التي لا تأخذ في الاعتبار الاختلال الفعلي في ديناميات القوة والعوامل المحيطة باتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية، ستظل تطيل أمد أوجه اللامساواة والتمييز الهيكلي. وتفاعل الشيء ذاته أيضاً السياسات الاقتصادية القائمة على نماذج تعطي قدراً للمجال الإنتاجي أكبر مما تعطيه للعمل غير المدفوع الأجر.

١٩ - وكما يبين خبراء الاقتصاد النسائي منذ عقود، يسهم عمل المرأة غير المدفوع الأجر بقدر كبير من الدعم المقدم للنظام الاقتصادي. وهو يمتص أيضاً آثار الأزمات على مختلف المستويات^(١٢). ومن المحتمل أن يكون للاستجابات للأزمات والتي ينجم عنها تخفيضات في الإنفاق العام والقطاعات ذات الصلة بالرعاية، على سبيل المثال، أثر هام على عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، حيث يتحول تحمّل تكاليف الرعاية من العمل المدفوع الأجر إلى العمل غير المدفوع الأجر، ومن الدول إلى الأسر المعيشية. وفضلاً عن ذلك، غالباً ما تضطلع المرأة، سواء في أوقات الأزمات أو غيرها، بالأعمال التي "تسهم في تحقيق الرفاه وتدعم النمو الاقتصادي عن طريق تكاثر قوة العمل (...)"^(١٣).

(٩) انظر على سبيل المثال، McKinsey Global Institute *The Power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add \$12 Trillion to Global Growth* (2015).

(١٠) Shahra Razavi, *The Political and Social Economy of Care in a Development Context: Conceptual Issues*, Research Questions and Policy Options, Gender and Development Programme Paper, No. 3 (جنيف، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٧).

(١١) Elizabeth Katz, "The intra-household economics of voice and exit", *Feminist Economics*, vol. 3, No. 3 (1997).

(١٢) Razavi, *The Political and Social Economy*, pp. 8-9.

(١٣) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *الأزمة الاقتصادية العالمية*، الصفحة ٤١.

٢٠ - ولما كان تعريف أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر يحدده مضمونها (تلبية الاحتياجات) أو دفعها النهائي، من الواضح أنها تتجاوز فعل رعاية (أو الرغبة في رعاية) الآخرين في حد ذاته. ويُعرّف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بأنها، في جملة أمور، ”الأعمال المنزلية (إعداد الوجبات، والتنظيف) ورعاية الأشخاص (غسل طفل، ورعاية شخص مسن ضعيف) المضطلع بها في المنازل والمجتمعات المحلية“^(١٤).

٢١ - إن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تمثل تحدياً رئيسياً يؤثر على توسيع نطاق توظيف الإناث^(١٥). وإن عدم وجود سياسات ملائمة ومصممة جيداً تسهم في تخفيف عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مثل خدمات رعاية الأطفال والمسنين الميسورة التكلفة، له أثر كبير على تمثيل المرأة في قوة العمل المدفوعة الأجر. وتواصل بلدان كثيرة خفض و/أو خصخصة هذه الخدمات من خلال سحب الاستحقاقات الاجتماعية وأشكال حماية العمل فيما يتعلق بساعات العمل، واستحقاقات الأمومة ورعاية الطفل، واستحقاقات العجز. ونتيجة لذلك، ستقع المسؤوليات التي كانت تضطلع بها و/أو تدعمها الدولة تدريجياً على كاهل النساء والفتيات الأكثر تهميشاً.

٢٢ - والكيفية التي ينظم بها التناسل الاجتماعي^(١٦) تؤثر على ما لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من وزن في النظام الاقتصادي. وتظهر الدراسات أن المرأة ما زالت مسؤولة عن أكثر من ٧٥ في المائة من مجموع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المضطلع بها في أنحاء العالم^(١٧)، مما يدل على أن توفير هياكل أساسية اجتماعية للحد من الحاجة إلى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر لم يكن إجراءً كافياً^(١٨). والحقيقة، أن إجراء تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي ذي الصلة بالرعاية لا يؤدي إلا إلى زيادة عدم المساواة الاقتصادية بين الجنسين. ومن المحتمل أن يتأثر من النساء عدد أكبر من عدد الرجال، حيث يحتمل بدرجة أكبر استفادتهن من الخدمات العامة لممارسة حقوقهن في مجالات كثيرة، مثل المسائل ذات الصلة بالصحة. ونظراً لأن المتوسط المتوقع لأعمارهن أعلى فهن يحتجن إلى الخدمة لفترات زمنية أطول^(١٩). وهن يشكلن أيضاً غالبية المستفيدين من الاستحقاقات. والأهم، أن النساء يقمن أيضاً بسد الثغرات القائمة في نقص الرعاية بأدائهن لعدد أكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنزل، أو قبولهن لأعمال رعاية منخفضة الأجر وذلك، على سبيل المثال، بالعمل كعاملات في المنازل.

(١٤) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، *Why Care Matters for Social Development, Research and Policy Brief, No. 9* (Geneva, 2010).

(١٥) Razavi, *The Political and Social Economy*, p. 1.

(١٦) يشير التناسل الاجتماعي إلى ”الأنشطة والاتجاهات وأشكال السلوك والعواطف والمسؤوليات والعلاقات التي تتصل مباشرة بصون الحياة بصفة يومية، وبين جيل وآخر. فالتناسل الاجتماعي يشمل، في جملة أمور، كيفية إتاحة الغذاء والملبس والمأوى للاستهلاك المباشر، والطرق التي توفر بها رعاية الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية، ورعاية المرضى والمسنين، والتنظيم الاجتماعي للحياة الجنسية... باربرا لاسليت وجوهانا برينر، ”المسائل الجنسانية والتناسل الاجتماعي: منظورات تاريخية“، *Annual Review of Sociology*, Vol. 15 (1989), pp. 382-383.

(١٧) منظمة العمل الدولية، *Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work* (Geneva, 2018), p. 53.

(١٨) Diane Elson, “A gender-equitable macroeconomic framework for Europe”, in Hannah Bargawi, Giovanni Cozzi and Susan Himmelweit eds., *Economics and Austerity in Europe: Gendered Impacts and Sustainable Alternatives* (Abingdon, United Kingdom, Routledge, 2017), p. 16.

(١٩) انظر التقرير المقدم من لجنة إلغاء الديون غير المشروعة إلى الخبير المستقل. متاح على الموقع: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/ImpactEconomicReformPoliciesWomen.aspx>

٢٣ - وموجز القول، ينبغي إيلاء اهتمام خاص، لدى تقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان للمرأة، للعوامل التي تؤثر على حصول المرأة على العمل اللائق والموارد الإنتاجية، ومدى إسهامهن من حيث الأعمال غير المدفوعة الأجر. وذلك، بالتالي، يتطلب النظر في تقسيم العمل داخل الأسرة المعيشية وآثار العمل غير المدفوع الأجر خارج ذلك المجال.

ثالثا - أثر السياسات القائمة على التقشف على حقوق الإنسان للمرأة

٢٤ - إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقوالب النمطية والأعراف التمييزية المتأصلة التي تستهدف المرأة يمكن في كثير من الأحيان أن يكون معناها أن النساء لديهن موارد أقل مما لدى الرجال ويتمتعن بأمن وأمان أقل من الرجال. ويتضح ذلك بشكل خاص لدى النظر في الطائفة الواسعة النطاق من الوصم والقوالب النمطية التي تواجهها النساء طوال المراحل المختلفة من حياتهن. ويصبح ذلك جليا أيضا عند تحليل سوق العمل، وبخاصة توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والتفرقة المهنية، والتمييز في مكان العمل، وفروق الأجر بين الجنسين.

٢٥ - وتؤثر الأزمات الاقتصادية على النساء بصورة غير متناسبة مع أعدادهن، ليس فقط لأن الأزمات تؤثر على حقوق معينة من حقوق الإنسان، ولكن أيضا لأن الدولة والمجتمع ككل يميلان إلى الاعتماد بدرجة أكبر على أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تزاو لها المرأة للتعويض عن النقص في الخدمات العامة أو عن تخفيضاتها. وهذه الآثار ملحوظة أيضا بدرجة أكبر بالنظر إلى أن النساء اللاتي يواجهن أشكالا متأصلة من التمييز وعدم المساواة واختلالات القوة، يملن إلى الاستفادة أكثر من الرجال من شبكات الأمان التي توفرها الدولة.

٢٦ - وفي بعض المناطق، تترتب آثار معينة فيما يتعلق بالرعاية على الخطر الثلاثي للتقشف، الذي يمثل في أن النساء يعانين، في نفس الوقت، بصفتهم عاملات في القطاع العام، ومستخدمات للخدمات، والمستفيدات الرئيسيات من استحقاقات الحماية التي يوفرها الضمان الاجتماعي. وذلك يؤدي بدوره إلى تفاقم التمييز والتفرقة المهنية بين الجنسين في سوق العمل. وأدت تخفيضات الرعاية الاجتماعية إلى تقليص الحصول على كثير من الخدمات الحساسة. وأثر على النساء أيضا فقدان الوظائف داخل قطاع الرعاية وتجميد الأجور في القطاع العام.

٢٧ - وتتفاوت هذه الآثار تفاوتاً كبيراً رهنا بالسياق. ففي عالم لا يتمتع فيه بالحصول على الحماية الاجتماعية إلا ٢٧ في المائة من السكان،^(٢٠) لا يتاح لكثير من النساء الحصول على أي حماية اجتماعية. والمرأة أقرب إلى أن تكون ممثلة تمثيلاً مفرطاً بين النسبة المتبقية البالغة ٧٣ في المائة التي ليس لديها تغطية أو لديها تغطية جزئية فقط. وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية من جانب الدول ليس مطلوباً فقط لتحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، ولكن أيضاً لكفالة حصول المرأة على الخدمات والدخل من أجل إعمال حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بها.

٢٨ - وتشير الأدلة المستجدة إلى أن النساء اللاتي يواجهن أصلاً أكبر الأضرار هن أيضاً الأشد تأثراً بالتخفيضات في المجالات التي تمس طائفة واسعة من حقوق الإنسان. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا

(٢٠) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "تقدم المرأة في العالم ٢٠١٥-٢٠١٦"، الصفحة ١٥.

العظمى وأيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، وقبل وقوع الأزمة الأخيرة بأمد طويل، كان الاحتمال أكبر، من الناحية الإحصائية، لاستخدام النساء في القطاع العام للعمل كمعلمات، وممرضات، وإخصائيات اجتماعيات. وكان الاحتمال أكبر أيضا لتوظيفهن في كيانات الدولة من خلال متعاقدتي القطاع الخاص من الباطن كعاملات في مجال الرعاية، وعاملات تنظيف، وموردات أغذية، وما إلى ذلك، ونظرا لما يتحملنه من عبء كبير بشكل غير متناسب يتمثل في مسؤوليات تقديم الرعاية، فإن احتمال ارتباطهن بالدولة للعمل على المستوى المحلي أكبر أيضا من خلال استخدامهن للخدمات العامة، وتعرض كل ذلك لضرر مركّز من خلال تخفيضات التقشف^(٢١).

٢٩ - ومن المهم وضع تنوع النساء نصب الأعين، إذ أنه لا يمكن النظر إليهن كمجموعة متجانسة. وتجارب النساء من الفئات الاجتماعية المختلفة تجارب فريدة، وغالبا ما يكون أشد الناس معاناة من الأزمات المالية وآثارها هم أقل الناس تسببا في إيجادها. ولما كان من الأرجح أن النساء يعشن في فقر، فإن إجراء أي تغييرات في الاستحقاقات والإنفاق العام أو تخفيضات لهما إنما يصيب أشد ما يصيب أكثر فئات النساء تعرضا وهميشا. وذلك يبرز الآثار التراكمية للتمييز المتعدد الطبقات الواقع على حقوق الإنسان للمرأة.

٣٠ - وتكابد النساء والفتيات هذه الآثار بصورة متفاوتة طيلة حياتهن، ومن ثم أهمية اتباع نهج قائم على الدورة الحياتية في تناول هذه الآثار (انظر A/HRC/26/39). فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر تخفيضات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية على المسنات على وجه الخصوص. والتخفيضات في الإعانات المقدمة للتعليم، وتلك التي تمس الخدمات الأساسية، والسكن، والنقل، والأغذية يمكن أن تخرج الفتاة والأم العزباء من المدرسة، وقد يترتب عليها آثار سلبية محددة بالنسبة للشابات. وتشكل التخفيضات المدخلة على خدمات رعاية الطفل عقبات رئيسية في سبيل مشاركة المرأة على قدم المساواة في التعليم العالي، على سبيل المثال. وتؤكد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن "للخصخصة آثارا سلبية معينة على الفتيات والنساء، وبخاصة الفتيات من الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، وهي إقصاؤهن من التعليم"^(٢٢) وفي أحيان كثيرة، يعتمد الآباء الذين لا يتيسر لهم إرسال جميع أولادهم إلى المدرسة إلى إيلاء الأولوية لإرسال أولادهم البنين إليها.

الأثر الواقع على حق المرأة في العمل

٣١ - كان للأزمة الاقتصادية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ آثار كبيرة على البطالة بالنسبة للرجال والنساء في أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد اتخذت توقيت وقوع هذه الآثار اتجاهها جنسانيا بالنظر إلى التفرقة المهنية. فقد أثر فقدان الوظائف على الصناعات التي كانت حساسة إزاء انخفاض الناتج، مثل قطاعي الصناعة التحويلية والتشييد، وهما قطاعان يهيمن عليهما الرجال، رهنا بالسياق الجغرافي (على سبيل المثال قطاع التشييد في البلدان الصناعية) أو النساء (على سبيل المثال، الصناعة التحويلية في بعض البلدان

Akwugo Emejulu and Leah Bassel, "Minority women, austerity and activism", *Race and Class*, vol. 57, (٢١) No. 2 (October–December 2015)

(٢٢) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣٦ (٢٠١٧) بشأن حق الفتيات والنساء في التعليم.

النامية)^(٢٣). وفي البلدان الصناعية^(٢٤)، تتعافى القطاعات التي يغلب عليها الرجال بصفة عامة بسرعة أكبر، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى استهداف برامج الحفز المالي للصناعات التي كانت الأشد تأثراً في البداية. وفي مرحلة لاحقة اتسمت بإجراءات تكشف واسعة النطاق وتصحيح للأوضاع المالية العامة، وإدخال إصلاحات على سوق العمل، كان توظيف المرأة، الذي كان مركزاً بشكل غير متناسب في القطاع العام وقطاعات أخرى أكثر حساسية لهذه التداوير، أكثر تأثراً بكثير.

٣٢ - وفي خارج القطاع العام، أثرت الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في جنوب العالم عقب الأزمة على عمل المرأة بصور متباينة. ففي القطاع الزراعي، على سبيل المثال، أدى إلغاء الإعانات الزراعية إلى زيادة أسعار التغذية الأساسية. وأدت الزيادة في تكلفة الأغذية الأساسية المستوردة والمنتجات الزراعية مثل الأسمدة، مقترنة بسياسات تحرير التجارة وخفض العملة، إلى إخراج المنتجين المحليين - وأغلبهم من النساء - من السوق ومن الوظائف نظراً لعدم تحملهم للأسعار.

٣٣ - ونظراً لأهمية التحويلات المالية التي يقوم بها العمال المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، تشجع الحكومات في تلك البلدان تشغيل النساء في الخارج كعاملات منزليات، حتى وإن كان النساء يعملن في حالات كثيرة في ظروف أشبه بالرق. وهذا جزء مما يسمى سلاسل الرعاية العالمية التي تظهر عندما لا توفر الدول خدمات الرعاية العامة؛ وكثير من النساء لا يستطعن مباشرة وظائف مدفوعة الأجر إلا إذا دفعن مبالغ لنساء أخريات - عادة ما يكن من شرائح دخل أقل - نظير توليهن مسؤولياتهن المتعلقة بالرعاية.

٣٤ - وبالتالي، تؤثر أيضاً التخفيضات الهامة في العمالة على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين، "الذين يعترف بأنهم مقدمو الدعم الأساسي للأسر المعيشية في كثير من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل"^(٢٥). ويمكن أن يكون لفقدان الوظائف وبخاصة التي تؤثر على القطاعات التي يغلب عليها الإناث، مثل الأعمال المنزلية أو المجالات ذات الوجهة التصديرية، آثار أخرى على قدرة العائلات على توفير هذا الدعم الاقتصادي.

٣٥ - وثمة ظاهرة ذات صلة وهي الزيادة المشهودة في أحيان كثيرة في مشاركة المرأة في سوق العمل خلال الأزمات الاقتصادية، والتي تنشأ عن الحاجة إلى تكميل دخل الأسرة. بيد أن هذه الزيادة تلاحظ بالدرجة الأولى في القطاع غير الرسمي. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يوظف في القطاع غير الرسمي أكثر من ٨٠ و ٧٤ و ٥٤ في المائة من مجموع النساء الموظفات في الأعمال غير الزراعية في جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي^(٢٦). ومن الأرجح أن تعمل النساء والفتيات في ظل ظروف خطيرة وبأدنى مستويات سلاسل قيمة الشركات عبر الوطنية، وأحياناً كعاملات مستترقات من مختلف الأجيال، ويتعرضن للاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الانتهاك. وفي هذه السياقات، التي لا يكون فيها للنساء غالباً ملجأ

(٢٣) هيئة الأمم المتحدة للمرأة "الأزمة الاقتصادية العالمية"، الصفحة ٤.

(٢٤) Maria Karamessini and Jill Rubery, eds., *Women and Austerity: The Economic Crisis and the Future of Gender Equality* (Abingdon, Routledge, 2014).

(٢٥) Jane Lethbridge, "Impact of the global economic crisis and austerity measures on women", report .commissioned by Public Services International, May 2012, p. 20.

(٢٦) انظر www.unwomen.org/en/news/in-focus/csw61/women-in-informal-economy.

سوى الاشتغال بأعمال أكثر خطورة، تكون الانتهاكات للمعايير العمالية أقل ظهوراً، ومن الأرجح أن يصبح هؤلاء خافيات عن الأعين.

٣٦ - والإصلاحات التي ينجم عنها خفض في النسبة المئوية للعاملين الذين تشملهم ترتيبات المساومة الجماعية تؤدي أيضاً إلى تفاقم فروق الأجر بين الجنسين. وتشير الأدلة إلى أن ترتيبات المساومة الجماعية تقوم بدور هام في تقليص السلطة التقديرية لأرباب العمل وفروق الأجر بين الجنسين^(٢٧). وأظهرت الدراسات أن البلدان التي تبلغ فيها التغطية بالمساومة الجماعية نسبة ٨٠ في المائة أو أكبر تقل فيها فروق الأجر بين الجنسين^(٢٨).

٣٧ - والأغلب بالنسبة للنساء هو تمثيلهن المفرط في الأعمال المنخفضة الأجر، حيث تسهم الأجر الدنيا غير الملائمة في فروق الأجر بين الجنسين وفي فقر النساء العاملات^(٢٩). وأشارت دراسة استقصائية عامة لنظم الأجر الدنيا أجرتها منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٤ إلى أن الأجر الدنيا لا تشكل بالضرورة أجراً معيشياً حيث أنها لا تكفل أسباب عيش ملائمة للعاملين وأسرهم^(٣٠). وفضلاً عن ذلك، جرى في بعض البلدان تخفيض الأجر الدنيا كجزء من تدابير تقشفية، أو لم يتم تسويتها مراعاة للتضخم والتكلفة الحقيقية للمعيشة، مما أفضى إلى خفض قيمتها الحقيقية بمرور الزمن^(٣١).

الأثر الواقع على حق المرأة في الضمان الاجتماعي

٣٨ - في بعض البلدان، كان لانقار نظم الحماية الاجتماعية أثر على حق المرأة في الضمان الاجتماعي بطرق عديدة، بما في ذلك من خلال التخفيضات في مختلف استحقاقات البطالة والاستحقاقات الاجتماعية، والأسرية، واستحقاقات الأمومة والتخفيضات في المعونة المقدمة للمسنين وللمعالين.

٣٩ - والوضع أسوأ بالنسبة للنساء اللاتي يعانين من أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز بسبب وضعهن الاجتماعي - الاقتصادي، أو سنهن، أو عنصرهن، أو ميلهن الجنسي، أو وضعهن المتعلق بالهجرة، ضمن أبعاد أخرى. والأرجح أن تتأثر الأم العزباء وأفراد الأقليات بالتخفيضات في الاستحقاقات والخصومات الضريبية، لأن من الأرجح أنهن يعشن في فقر، ويعلن أطفالاً ويعشن في أسر كبيرة، مما يضيف إلى الأعباء التي تواجهها تلك الفئات المهمشة^(٣٢).

(٢٧) منظمة العمل الدولية *Reducing Inequalities in Europe: How Industrial Relations and Labour Policies Can Close the Gap* (Geneva, 2018).

(٢٨) انظر على سبيل المثال، Jill Rubery and Damian Grimshaw, "Gender and the minimum wage", in ILO, *Regulating for Decent Work: New Directions in Labour Market Regulation* (London, Palgrave, 2011).

(٢٩) Labour 20 Argentina, "Economic and social policy brief: the case for wage-led growth", 20 April 2018.

(٣٠) منظمة العمل الدولية *General Survey of the Reports on the Minimum Wage Fixing Convention, 1970 (No. 131), and the Minimum Wage Fixing Recommendation 1970 (No. 135)*, ILC.103/III/1B (Geneva, 2014).

(٣١) الاتحاد الدولي لنقابات العمال، Labour 20, "International Trade Union Confederation 2017 global poll", 2018; Labour 20, "Argentina, "Economic and social policy brief: the case for wage-led growth", 20 April 2018.

(٣٢) انظر تقرير "رابطة الميزانية للنساء" المقدم إلى الخبير المستقل، متاح على الموقع <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/ImpactEconomicReformPoliciesWomen.aspx>

٤٠ - وهذه الآثار تكون أكثر حدة عند النظر فيها جنباً إلى جنب مع الإصلاحات المؤسسية الأخرى. ففي اسبانيا، على سبيل المثال، ووفقاً للمبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية^(٣٣)، يرتبط الحصول على المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي تدريجياً بالمعايير ذات الصلة بالعمل، ومن المحتمل أن تعتمد المدفوعات على مقدار الإسهامات المقدمة خلال كامل الحياة الوظيفية للعامل^(٣٤). والواقع، أنه كلما زاد عمل المرء وإسهامه من خلال خصومات المرتب زادت الحماية والاستحقاقات عند التقاعد. وهذه الأشكال من نظم الحماية الاجتماعية تفضي إلى إقصاء مبدأ حقوق الإنسان المتمثل في الحماية الاجتماعية القائم على التضامن وإلى تهميش النساء من البداية، بالنظر إلى أنهن يتعرضن بوجه عام لفترات توقف وانقطاعات أكثر في تاريخ عملهن ويحصلن على أجور أقل خلال حياتهن الوظيفية بسبب التمييز بين الجنسين في الأجور.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تفضي الإصلاحات المعتمدة استجابة للصدمات الاقتصادية إلى خفض الاستحقاقات العامة وتضييق نطاق برامج التحويلات النقدية. وبالتالي يكون الأثر الإجمالي لتخفيضات الضمان الاجتماعي على حقوق الإنسان للمرأة أثراً مضاعفاً.

الأثر الواقع على حق المرأة في السكن والمياه والغذاء

٤٢ - آثار تدابير التقشف على حق المرأة في السكن متعددة، بدءاً من الطرد إلى الزيادات في أسعار الإيجارات إلى التخفيضات في السكن الاجتماعي، ونمو المستوطنات العشوائية وانتهاء بالإيجار من الباطن. فالخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية لسوق الإسكان كرد فعل للأزمات الاقتصادية تؤثر على النساء بوجه خاص، وتعظم التحديات التي تواجهها في الحصول على المسكن اللائق (انظر [A/HRC/19/53](#)) وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتخفيضات الإنفاق أن تؤثر أيضاً على برامج محددة مثل تلك التي توفر السكن الاجتماعي، أو التي تهدف إلى منع ومكافحة العنف ضد المرأة عن طريق توفير المأوى فراراً من العنف المنزلي. وإغلاق هذه المأوي، التي تشكل سكناً بديلاً، قد يعرض المرأة بدرجة أكبر للعنف ويسهم في حدوث التشرد والفقر.

٤٣ - ويمكن لسياسة الأراضي أيضاً أن تؤثر تأثيراً سلبياً على المرأة بطرق مماثلة. وذلك أمر مثير للقلق بشكل خالص لأسباب شتى. فعدم وجود ضمان ملكية الأرض المستخدمة لكسب العيش تترتب عليه آثار هامة بالنسبة للتمتع بالحقوق في الغذاء والسكن، وبخاصة من حيث الحصول عليهما وتوافرها، بينما يُعرض أيضاً النساء لخطر الطرد ونزع الملكية. وقد كان من نتائج الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع أسعار الأغذية والوقود زيادة في حيازات الأراضي على نطاق واسع. ونظراً لأن النساء يشكلن أغلبية صغار

(٣٣) المفوضية الأوروبية، "Non-standard employment and access to social security benefits"، research note 8/2015، January 2016.

(٣٤) Núria Pumar Beltrán، "Mainstreaming gender in Spanish labour and pension reforms and in European social policies"، in Beth Goldblatt and Lucie Lamarche، eds.، *Women's Rights to Social Security and Social Protection* (Portland, Oregon, Hart Publishing, 2014).

المزارعين في العالم، فإن هذه الحيازات تجعل وضعهم غير مستقر بدرجة أكبر، إما بزيادة حرمانهم من الحصول على الأراضي أو بتقليص ضمان حقوقهم في الأراضي^(٣٥).

٤٤ - وللخصخصة ونقص الاستثمار في الهياكل الأساسية للمياه وخدمات المياه آثار هامة على المرأة. فعلى سبيل المثال، يمكن لذلك أن يعني أن على الناس أن يلجأون إلى الآبار العامة للحصول على المياه. وقد تؤدي خصخصة خدمات أنابيب المياه إلى تقييد مدها لأن مدها قد يعتبر غير مربح. وإذا ما أُخذ في الاعتبار أنه في كثير من المجتمعات المحلية الفقيرة، حيث يعد البحث عن الماء مهمة "تقع بشكل غالب على كاهل النساء والفتيات" (انظر A/HRC/24/44) تترتب على الخصخصة ونقص الاستثمار آثار هامة من حيث الوقت الذي تخصصه النساء لعمل غير مدفوع الأجر. وفضلا عن ذلك، يضطر البحث عن الماء كثيرا من الفتيات إلى ترك تعليمهن المدرسي، وقد يؤثر على صحتهم (نظرا لأن ثقل الماء المحمول في أغلب الأحيان على الرأس يمكن أن يسبب آلاما للظهر والعنق)، ويعرضهن لخطر العنف الذي غالبا ما يكتنف هذه الرحلة، وبخاصة إذا ما كانت الرحلة إلى نهر أو عين ماء.

٤٥ - وتُعد سبل الحصول على الغذاء، ويُسر تكلفته، ومدى توافره جوانب بالغة الأهمية لتمتع المرأة بحقها في الغذاء. ويترتب على فقدان دخل الأسرة المعيشية، بسبب التقشف، أثر سلبي على نوعية الأغذية المشتراة وكميتها، كما لوحظ في أوروبا الشرقية ووسط آسيا^(٣٦) وتنفق الأسر المعيشية الفقيرة، وبخاصة تلك التي ترأسها المرأة، نسبة أكبر من ميزانية الأسرة على الغذاء. وذلك يمكن أن ينشئ آليات تكيف سلبية. فبسبب فقدان دخل الأسرة المعيشية، يمكن أن يحدث سوء تغذية للأطفال أيضا. وإذا كان العرف الجنساني في سياق بعينه هو التفضيل القوي لما يستهلكه البنين، فمن المحتمل عندئذ أن يكون تأثر البنات أكثر سلبية من تأثر البنين في حالات شح الأغذية. وقد يُخفف النساء ذوات الأطفال والمسنون في أحيان كثيرة من مدخولهم البروتيني تفضيلا لنوع آخر من المدخول، مما يعرض، بالتالي، صحتهم للخطر.

الأثر الواقع على حق المرأة في الصحة

٤٦ - تؤثر تخفيضات ميزانيات الرعاية الصحية على الرجال والنساء على السواء. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تكون الآثار السلبية الواقعة على النساء غير متناسبة نظرا لأن النساء يستخدمن خدمات الرعاية الصحية بصفة رئيسية بسبب الاحتياجات الخاصة بنوع الجنس وللضرر الناجم عن النظام الاقتصادي^(٣٧). ويمكن ألا يقتصر تأثير التخفيضات على النساء بصفتهم مستخدمات لهذه الخدمات وعاملات ولكن هذه التخفيضات يمكن أيضا أن تفرض أعباء إضافية عليهن. فتخفيضات الإنفاق التي تؤثر على مستوى الخدمة المقدمة، أو على مقدار الوقت المبدول في المستشفى، يمكن أن تكون لها آثار

(٣٥) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣٤ (٢٠١٦) بشأن حقوق المرأة الريفية، الفقرة ٦٢ (ج).

(٣٦) Lethbridge, "Impact of the global economic crisis", p. 5

(٣٧) Kate Donald and Nicholas Lusiani, "The gendered costs of austerity: assessing the IMF's role in budget cuts which threaten women's rights", September 2017. Available at www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2017/09/The-IMF-Gender-Equality-and-Expenditure-Policy-CESR-and-BWP-Sept-2017.pdf

كبيرة على مقدمي الرعاية وعلى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ككل. وفي هذا السياق، يمكن، في أحيان كثيرة، أن يتولى الأقارب رعاية المرضى، وهؤلاء يحتمل أن يكونوا من النساء.

٤٧ - وقد شهدت بلدان كثيرة تخفيضات في الخدمات الصحية الخاصة بالنساء. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان معنى التخصص لخدمات الرعاية الصحية بحكم الواقع أنه تعين على المرأة الحامل تقديم الدليل على أنها قادرة على تسديد تكاليف الرعاية السابقة للولادة ورعاية الأمومة من أجل أن تحصل على تلك الخدمات، وإذا لم تكن قادرة على تسديدها فإنها قد تحتجز كرهينة بعد الولادة إلى أن تسدد هذه التكلفة^(٣٨). وذلك يمكن أن يخلق مشكلات للمرأة عن السعي للحصول على رعاية مناسبة ومأمونة للأم وللمولود، مما يزيد من خطر تعرض الأم والمولود للوفاة، ويؤثر تأثيراً سلبياً على صحة الأم وحقوقها الجنسية والإنجابية بطرق جوهريّة.

٤٨ - ومرة أخرى، يُعد الأثر الإجمالي لتخفيضات خدمات الرعاية على حقوق الإنسان للمرأة أثراً متعدد الأبعاد. ففي أوكرانيا، على سبيل المثال، وإضافة إلى تخفيض ٢٥ ٠٠٠ من وظائف الرعاية الصحية، وتخفيض عدد أسرة المستشفيات، وفي بعض الحالات اضطراب مستشفيات إلى الإغلاق^(٣٩)، ألغت الحكومة أيضاً الإعانات المقدمة للوقود. وذلك سيؤثر تأثيراً غير متناسب على المقيمين في الريف (الذين يمثلون ثلث مجموع سكان أوكرانيا)، وبخاصة الريفيات، حيث أنهن متضررات أصلاً فيما يتعلق بالعمل، والصحة، والأمن المادي، بالمقارنة بنساء المناطق الحضرية وبالرجال.

٤٩ - والتشفي يمكن أن يؤثر، بصفة خاصة، على صحة المرأة الإنجابية، ويتسبب في ضرر لا يمكن تصحيحه. فعلى سبيل المثال، ينجم عن تدابير التكيف في أحيان كثيرة تخفيضات مباشرة في إمدادات وسائل منع الحمل في القطاع العام، مما تبين أنه يسهم بصورة مباشرة في زيادة الحمل غير المقصود وارتفاع معدلات الوفيات النفاسية ارتفاعاً حاداً. ويمكن أيضاً أن يتسبب في ارتفاع معدلات الإجهاض غير المأمون.

الأثر الواقع على العنف ضد المرأة

٥٠ - يسهم العنف الذي تواجهه النساء والفتيات بمختلف صورته في إطالة أمد الوصم والقوالب النمطية، بينما يعزز الاستغلال الاقتصادي بصورة دورية يمكن أن ينجم عنها انحسار سلطة اتخاذ القرار، والتعليم والسيطرة على الموارد، مما يجد بالتالي بالفرص المتاحة لهن. وهو يزيد أيضاً من تعرضهن للاستغلال الاقتصادي^(٤٠) والأشكال الأخرى من العنف القائم على نوع الجنس. وتواجه النساء اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز خطر عنف أكبر في المجالين العام والخاص، وتقل سبل وصولهن إلى

(٣٨) انظر التقرير المقدم من لجنة إلغاء الديون غير الشرعية إلى الخبير المستقل.

(٣٩) الرابطة الدولية النسائية للسلام والحرية وغيرها، "العقبات في سبيل مشاركة المرأة الفعالة في جهود إحلال السلام في أوكرانيا: أثر تدابير التشفي ووصم المنظمات العاملة من أجل الحوار"، تقرير مشترك مقدم للاستعراض الدوري الشامل لأوكرانيا، آذار/مارس ٢٠١٧، متاح على الموقع https://wilpf.org/wp-content/uploads/2017/04/UKRAINE.UPR_JointSubmission-30-Mar-2017.pdf

(٤٠) ActionAid، "Double jeopardy: violence against women and economic inequality"، March 2017

العدالة. وقد تؤدي تدابير التقشف وما يرتبط بها من تخفيضات في الإنفاق إلى إضعاف استجابة^(٤١) الدولة للعنف، مما يترتب عليه آثار هامة فيما يتعلق بوصول الضحايا إلى العدالة.

٥١ - وفضلا عن ذلك، تضطر البطالة والفقر كثيرا من النساء، بمن فيهن الفتيات والشابات، إلى ممارسة البغاء^(٤٢). وهما يوفران أيضا تربة خصبة للتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي، أو الزواج بالإكراه، أو توظيف النساء كعاملات منزليات في بلدان أخرى.

٥٢ - وفي البرازيل، على سبيل المثال، كان معنى التعديل الدستوري رقم ٩٥، الذي جمّد الإنفاق العام طيلة ٢٠ عاما، عدم تشييد مآوي جديدة للنساء منذ عام ٢٠١٧. وفي البرازيل حاليا أعلى معدلات قتل الإناث في العالم^(٤٣) وقد شهدت مؤخرا زيادة هائلة في العنف المرتكب ضد المرأة^(٤٤).

٥٣ - وفي كمبوديا، عرضت استراتيجيات النمو القائمة على التصدير المرأة للاستغلال والعنف في مكان العمل وحوله. وزادت إصلاحات تحرير ممانلة النسبة المئوية للنساء اللاتي يلجأن إلى العمالة غير الرسمية في الهند، مما أفضى إلى جعل النساء الأشد فقرا مهمشات اقتصاديا ومعرضات للعنف^(٤٥). وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لبعض العاملين ممارسة حقوقهم في الحرية وتكوين الجمعيات والمساومة الجماعية، بسبب الاستخدام غير الملائم للترتيبات التعاقدية، مما يترتب عليه آثار هامة من حيث الحق في العمل وإساءة استخدام صفة العمل الحر. وذلك يجتمل أن يزيد من خطر العنف والتحرش في مكان العمل^(٤٦)، مما يثير القلق بشكل خاص بالنظر إلى حجم الأدلة المتزايد على التحرش الجنسي، والعنف، واختبارات الحمل القسرية، والإجهاض القسري، والاحتجاز غير المشروع للشابات اللاتي يعملن في شركات مرتبطة بسلاسل الإمداد العالمية.

العدل (الجور) الضريبي والتمييز ضد المرأة

٥٤ - قد يكون اتخاذ تدابير نقشفية ناجما عن عدم تعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة بسبب التخفيضات في الدخل ومعدلات ضريبة أرباح الشركات. ولتحقيق التوازن بعد الخسارة في الإيرادات الآتية من هذه المصادر، زادت بعض الحكومات من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع الاستهلاكية والخدمات. ولما كانت المرأة هي غالبا المسؤولة عن شراء الأغذية والملابس والسلع المنزلية العامة، فإن اتخاذ تدابير ضريبية تنازلية، مثل الزيادات في ضريبة القيمة المضافة وغيرها من ضرائب المبيعات، يزيد من تقليص الدخل المتاح للمرأة ويقلل من قدرتها الشرائية. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى

(٤١) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣٥ (٢٠١٧) بشأن العنف القائم على نوع الجنس المرتكب ضد المرأة، استكمالا للتوصية العامة رقم ١٩.

(٤٢) التوصية العامة رقم ١٩ (١٩٩٢) بشأن العنف ضد المرأة.

(٤٣) المرجع نفسه، البنك الدولي، "ما معنى أن يكون الفرد امرأة في البرازيل؟ ستدهشك الإجابة"، ٨ آذار/مارس ٢٠١٧. متاح على الموقع www.worldbank.org/en/news/feature/2017/03/08/ser-mujer-brasil.

(٤٤) انظر تقرير مشروع بریتون وودز إلى الخبير المستقل. متاح على الموقع <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/ImpactEconomicReformPoliciesWomen.aspx>.

(٤٥) انظر التقرير المقدم من منظمة آكشن إيد، متاح على الموقع <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/ImpactEconomicReformPoliciesWomen.aspx>.

(٤٦) منظمة العمل الدولية، اجتماع الخبراء المعنيين بالعنف ضد المرأة والرجل في عالم العمل (جنيف، ٢٠١٧).

الرغم من أن بعض الدول تولي اهتماما خاصا لهذه المسألة^(٤٧)، تفرض على منتجات الصحة الذاتية الأساسية للنساء معدلات عالية من ضريبة القيمة المضافة في كثير من البلدان. وكون أن ٩٣ بلدا ناميا تنظر في رفع ضريبة القيمة المضافة تترتب عليه آثار مثيرة للقلق بشكل خاص بالنسبة لأسباب عيش المرأة، وبخاصة اللاتي يعشن في فقر^(٤٨)، حيث أنه سيكون له أشد الأثر على النساء ويزيد من عدم المساواة، بالإضافة إلى عدم توفير بديل في الوقت ذاته للإيراد الذي فقد عن طريق التحايل الضريبي وتجنب الضرائب.

٥٥ - وتقوم نظم الضرائب التصاعديّة بدور أساسي في تعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة من أجل التصدي على نحو فعال للتمييز ضد المرأة وتوفير للمرأة خدمات عامة مجانية ورفيعة المستوى ومراعية للاعتبارات الإنسانية. ويشمل ذلك تأكيدا على فرض ضرائب مباشرة على الدخل، والمكاسب الرأسمالية، والأفراد أصحاب الثروات الكبيرة، وعلى ضمان أن تسدد الشركات المتعددة الجنسيات حصتها العادلة، مع تقليل الاعتماد على معدل ثابت لضريبة القيمة المضافة وضرائب المبيعات والحد من التدفقات المالية غير المشروعة^(٤٩) وبخاصة التهرب من الضرائب وتجنبها. وتعد الإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها من دخل الشركات جانبا هاما أيضا. فعلى سبيل المثال، تفيد تقديرات إحدى الدراسات أنه فيما يتعلق بقطاع الملابس والمنسوجات في فييت نام، يمكن أن يبلغ إيرادات ذلك القطاع ٤٠ مليون دولار في السنة، أو نحو ١,٠ في المائة من إجمالي إيرادات ذلك البلد (استنادا إلى بيانات عام ٢٠١٢)^(٥٠).

٥٦ - ومن الضروري أيضا تسليط الضوء على الآثار الملموسة للجزر الضريبي الواقع على النساء وعلى تمتعهن بحقوق الإنسان. وبعبارة عامة، تمثل النساء تمثيلا ناقصا بين الأفراد ذوي الدخل المرتفع وأصحاب الأصول المالية.

رابعا - المعايير ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة في المجال الاقتصادي

ألف - المعايير الدولية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة

٥٧ - إن عدم التمييز وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء هما من الركائز التي تقوم عليها جميع الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان وأغلب الدساتير الوطنية. وفي هذا الفرع، سيتناول الخبير المستقل بإيجاز بعض المعايير الأساسية ذات الصلة الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٤٧) انظر تقرير موريشيوس إلى الخبير المستقل. وهو متاح على الموقع

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/ImpactEconomicReformPoliciesWomen.aspx>

(٤٨) Isabel Ortiz and others, *The Decade of Adjustment: A Review of Austerity Trends 2010–2020 in 187 Countries*, ESS Working Paper No. 53 (Geneva, ILO, 2017), p. 13

(٤٩) Attiya Waris, "Illicit financial flows: why we should claim these resources for gender, economic and social justice", 2017

(٥٠) منظمة أكشن إيد ومؤسسة برنامج تقدم المعونة للحماية الاجتماعية في فييت نام، "Stitching a better future: is Viet Nam's boom in garment manufacturing good for women?", November 2017, p. 5.

٥٨ - وتتضمن المادتان ٢ و ٣ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التزام الدول الأطراف بأن "تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة". وتطلب الاتفاقية من الدول الأطراف اتخاذ كافة التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات، لضمان ممارسة المرأة لجميع حقوق الإنسان وتمتعها بها على قدم المساواة مع الرجل. وتسلم المادة ٤ بأن التدابير الخاصة المؤقتة المحتمل اتخاذها هي أيضا مطلوبة بهدف القضاء على التمييز وتحقيق مساواة رسمية وجوهرية. وقد أوضحت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن هذه التدابير ينبغي أن تهدف إلى الإسراع بتحقيق المساواة بين الجنسين وتناول "التغييرات الهيكلية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتصحيح الأشكال والآثار السابقة والراهنة للتمييز ضد المرأة، فضلا عن تقديم التعويض لها"^(٥١).

٥٩ - وقد تناولت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة صراحة إصلاحات السياسة الاقتصادية عدة مرات. ودعت الدول إلى تعبئة الموارد الكافية لضمان إعمال حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على التمييز^(٥٢). وأكدت على أنه "حتى في أوقات القيود المالية والأزمة الاقتصادية، لا بد من بذل جهود خاصة لاحترام حقوق الإنسان للمرأة، ودعم وتوسيع نطاق الاستثمار الاجتماعي والحماية الاجتماعية، واتباع نهج يراعي المنظور الجنساني، مع إيلاء الأولوية للمرأة التي تعيش في أوضاع هشّة"^(انظر CEDAW/C/GRC/CO/7). ودعت الدول إلى ضمان أن تتضمن أي استجابة للأزمات المالية منظورا جنسانيا وأن تخصص موارد كافية لتناول أو تخفيف الآثار السلبية الحادة لتدابير التقشف الواقعة على حياة المرأة وحصولها على خدمات الرعاية الصحية بصفة خاصة (انظر CEDAW/C/BRB/CO/5-8).

٦٠ - والمادتان ٢-٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مرتبطين ارتباطا لا انفصام له وتعزز إحداها الأخرى بشأن ضمان المساواة وعدم التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بجميع حقوق الإنسان الواردة في هذا العهد. وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، على النحو المؤكد في العهد، هو التزام شامل.

٦١ - وفي هذا السياق، شددت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ١٦، على أن تكفل الدول، في الممارسة، تمتع الرجال والنساء بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول أن تتصدى للتحيزات الاجتماعية والثقافية القائمة على نوع الجنس، وتعزز المساواة في توزيع الموارد، وتشجع على تقاسم المسؤوليات في الأسرة، والمجتمع المحلي، والحياة العامة. وينبغي تناول المساواة بين الرجال والنساء، والقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس، شكلا وموضوعا. وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير إيجابية للقضاء على التحيزات أو الممارسات التي تطيل أمد عدم المساواة، ينبغي للدول أن تمتنع عن اعتماد أي ممارسات وتدابير تمييزية مباشرة أو غير مباشرة.

٦٢ - وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نوعين من الالتزامات للدول الأطراف، وهما: (أ) التزامات ذات أثر فوري، وهو القضاء على التمييز؛ (ب) الالتزام بكفالة الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاستفادة إلى أقصى حد من مواردها

(٥١) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٤) بشأن التدابير الخاصة المؤقتة.

(٥٢) انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٤ (١٩٩٩) بشأن المرأة والصحة، الفقرة ٣٠.

المتاحة.^(٥٣) أي أن القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس ليس فقط التزاما ذا طابع فوري ولكنه أيضا تعهد لا يمكن الحيده عنه لجميع الدول الأطراف في العهد. وكما ذكرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ”يتطلب اتخاذ أي تدابير تراجعية متعمدة في هذا الصدد النظر بأقصى عناية ويلزم تبريرها تبريرا تاما بالرجوع إلى مجموع الحقوق المنصوص عليها في العهد وفي إطار الاستخدام الكامل لأقصى ما هو متاح من موارد“^(٥٤).

٦٣ - وتعزز طائفة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية المساواة بين الجنسين في العمل، بما في ذلك الاتفاقية رقم ١٠٠ (بشأن المساواة في الأجر)؛ ورقم ١١١ (بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة)؛ ورقم ١٥٦ (بشأن العمال ذوي المسؤوليات الأسرية)؛ ورقم ١٨٣ (بشأن حماية الأمومة)؛ ورقم ١٨٩ (بشأن حقوق العاملين بالمنزل)^(٥٥).

٦٤ - وبالنظر إلى الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية، توفر أيضا المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبخاصة المبدأين ١٢ و ١٨-١ الواردين بها، توجيهات ذات صلة بالمساواة بين الجنسين^(٥٦).

باء - الحدود العامة للتقشف والتراجع غير المسموح به

٦٥ - للدول في جميع الأحيان سلطة التقدير لاختيار السياسات واعتمادها وفقا لاحتياجاتها وآرائها. ومع ذلك، عندما تكون تدابير التكيف والتقشف موضوع مناقشة، يجب الوفاء بالتزامات الموضوعية والإجرائية المتعلقة بحقوق الإنسان^(٥٧). وينطبق ذلك على المؤسسات المالية التي تضع توصيات بشأن السياسة العامة للدول المقترضة^(٥٨).

٦٦ - وثمة التزام بالغ الأهمية للدول الأطراف بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو أن تتخذ التدابير بالقدر الأقصى الذي تسمح به مواردها المتاحة لكفالة الأعمال التدريجي للحقوق. وهذه التدابير لا بد أن تكون متعمدة، وملموسة، وموجهة، وتهدف إلى إعمال الحقوق. وعلى الدول، حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، أن تثبت أنه قد بُذلت كل الجهود للامتثال

(٥٣) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣ (١٩٩٠) بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) انظر www.ilo.org/gender/Aboutus/ILOandGenderEquality/lang--en/index.htm.

(٥٦) انظر A/HRC/17/31؛ التي أقرها قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٧ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١١.

(٥٧) انظر: لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٩ (٢٠٠٧) بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، والرسالة المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة من رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الدول الأطراف.

(٥٨) تفسير الاتفاق المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٥١ المبرم بين منظمة الصحة العالمية ومصر، الفتوى، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٨٠، الصفحة ٧٣، الفقرة ٣٧؛ E/C.12/2016/1، الفقرات ٧-٩؛ ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢ (١٩٩٠) بشأن تدابير المساعدة التقنية الدولية، الفقرة ٩.

لذلك الالتزام، بما في ذلك بإيجاد حيز مالي إضافي كالحيز الذي يتاح من خلال فرض ضرائب لدعم التحويلات الاجتماعية الرامية إلى تخفيف وطأة أوجه عدم المساواة التي يمكن أن تنشأ في أوقات الأزمة^(٥٩).

٦٧ - والمعيار الرئيسي لتقييم الإصلاحات الاقتصادية هو حظر التراجع في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكما ذكرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يجوز اتخاذ تدابير تقلل من التمتع بهذه الحقوق إلا إذا استطاعت الدول أن تثبت أن هذه التدابير التراجعية هي^(٦٠):

- (أ) مؤقتة: أي لا تبقى نافذة إلا عند الضرورة؛
- (ب) شرعية: أي أن الهدف النهائي هو حماية حقوق الإنسان في مجموعها؛
- (ج) مسؤولة: أي أن الوسائل المختارة هي الأنسب والأقدر على تحقيق الهدف المشروع؛
- (د) ضرورية: أي أن الوسائل تعتبر مبررة وتستند إلى النظر بأقصى عناية في جميع البدائل الأخرى الأقل تقييدا؛
- (هـ) متناسبة: أي أن اعتماد أي سياسة أخرى أو عدم التصرف سيكون أضر بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (و) غير تمييزية ولها القدرة على تخفيف أوجه عدم المساواة التي يمكن أن تظهر في أوقات الأزمة؛ وأن تكفل عدم تأثر حقوق المحرومين والمهمشين من الأفراد والجماعات تأثرا غير متناسب؛
- (ز) حامية للمحتوى الأساسي الأدنى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتستند إلى الشفافية والمشاركة الحقيقية للفئات المتأثرة في التدابير والبدائل المقترحة؛
- (ح) أن تخضع لإجراءات استعراض ومساءلة ذات مغزى.

خامسا - المؤسسات المالية الدولية ونهجها لتحقيق أثر جنساني

٦٨ - المؤسسات المالية الدولية مكلفة بولاية تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وينظر إليها غالبا بوصفها في قمة النظام الاقتصادي العالمي^(٦١). فعن طريق برامج الإقراض والرقابة والمساعدة التقنية، تفرض المؤسسات المالية الدولية سياسات اقتصاد كلي تترتب عليها آثار واضحة بالنسبة للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المتعلقة بهما.

(٥٩) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٤ (٢٠١٧) بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية، الفقرة ٢٣.

(٦٠) انظر E/C.12/2016/1؛ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٩ (٢٠٠٧)، الفقرة ٤٢؛ A/HRC/37/54.

(٦١) مشروع بريتون وودز، *The IMF and Gender Equality: A Compendium of Feminist Macroeconomic Critiques* (London, 2017). متاح على الموقع www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2017/10/The-IMF-and-Gender-Equality-A-Compendium-of-Feminist-Macroeconomic-Critiques.pdf

٦٩ - وفي هذا الصدد، يعترف صندوق النقد الدولي بأن تركيزه على أهمية تحقيق نمو اقتصادي مستدام شامل يقود عمله لدعم السياسات التي توفر أساسا لممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها^(٦٢). وصندوق النقد الدولي، في وضع جيد يمكنه، من خلال عمله الرقابي، تعزيز السياسات ذات الأثر الجنساني الإيجابي. وقد أشار فعلا إلى أهمية التصدي لعدم المساواة بين الجنسين في السياسات الاقتصادية الدولية والوطنية، وقام مؤخرا بتقييم الميزانيات والممارسات الجنسانية في عدة بلدان^(٦٣). والحقيقة، أن صندوق النقد الدولي يعزز الميزة الجنسانية بوصفها وسيلة فعالة لاستخدام السياسات المالية للتصدي لعدم المساواة بين الجنسين. ويوفر بعض هذا العمل الأساس للمشورة المتعلقة بالسياسة العامة والمساعدة التقنية في بلدان مثل الأرجنتين، وإيران، والبحرين، والنمسا^(٦٤) ونظر أيضا في إلغاء السياسات الضريبية التي تترتب عليها آثار تمييزية بالنسبة للمرأة^(٦٥).

٧٠ - ومن الممكن تبرير المساواة بين الجنسين على أسس ذاتية، كهدف في حد ذاتها، وتبرهن ذلك الحجج القائمة على حقوق الإنسان قيد المناقشة في هذا التقرير. بيد أنه يمكن أيضا تبرير المساواة بين الجنسين على أسس عملية، أي كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية. والتركيز الأخير من جانب صندوق النقد الدولي، إلى جانب النهج الذي اعتمده عدد من الدول، أغلبه عملي فيما يبدو. وهذا النهج يمكن أن يظهر تضاربا خطيرا مع الأهمية الذاتية للمساواة بين الجنسين بوصفها عنصرا أساسيا في معايير حقوق الإنسان، وبخاصة على ضوء السياسات الاقتصادية التي اقترحتها وعززتها المؤسسات المالية الدولية في السنوات الأخيرة.

٧١ - وتشير بعض البحوث إلى أن ضمان بعض حقوق الإنسان هو في مصلحة تحقيق النمو وتوزيع فوائده^(٦٦). ومع ذلك، ليس هناك دليل قاطع على أن المساواة بين الجنسين هي دائما في مصلحة تحقيق النمو. فالحقيقة، أن بعض الأدلة يثبت أن عدم المساواة بين الجنسين يمكن أن يفضي إلى بعض من أشكال النمو الاقتصادي^(٦٧).

(٦٢) تعليقات صندوق النقد الدولي، على هذا التقرير، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٦٣) Lisa Kolovich, *Fiscal Policies and Gender Equality* (Washington, D.C., IMF, 2018).

(٦٤) IMF, "How to operationalize gender issues in country work", policy paper (Washington, D.C., IMF, 2018), p. 7. متاحة من الموقع www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/06/13/pp060118howto-note-on-gender.

(٦٥) IMF, "Morocco: 2016 article IV consultation", IMF Country Report No. 17/36, انظر على سبيل المثال، February 2017.

(٦٦) Sigrid Alexandra Koob, Stinne Skriver Jørgensen and Hans-Otto Sano, *Human Rights and Economic Growth: An Econometric Analysis of Freedom and Participant Rights* (Copenhagen, Danish Institute for Human Rights, 2017).

(٦٧) للوقوف على المدى الكامل لإسهام المساواة بين الجنسين في النمو، لا بد من إدراج مجاميع الموارد البشرية للاقتصاد الإنجابي؛ Aniruddha Mitra, James T. Bang and Arnab Biswas, "Gender equality and economic growth: is it equality of opportunity or equality of outcomes?", *Feminist Economics*, vol. 21, No. 1 (2015); Katrin Elborgh-Woytek and others, "Women, work, and the economy: macroeconomic gains from gender equity", Staff Discussion Note 13/10 (Washington, D.C., IMF, 2013). CEPAL, Revista No. 122, Alison Vásconez Rodríguez, Crecimiento económico y desigualdad de género: análisis de panel para cinco países de América Latina, August 2017, Available from: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/42033/1/RVE122_Vasconez.pdf.

٧٢ - وإذا ما كفلت الحكومات فعليا التوزيع العادل لثمار النمو، يمكن أن تكمل المبررات العملية الحجج القائمة على الأهمية الذاتية لحقوق الإنسان. وذلك التوزيع يمكن تحقيقه من خلال عدد من التدابير، مثل توفير الحوافز المالية، والخدمات الاجتماعية، والتكنولوجيا، والهياكل الأساسية، وتحصيل الإيرادات الملائمة، وإتاحة الفرص الاقتصادية للجميع.

٧٣ - وتطرح فعالية نهج المؤسسات المالية الدولية إزاء انعدام المساواة بين الجنسين مسائل هامة عندما يتعلق الأمر بتقليص التغطية باستحقاقات الحماية الاجتماعية، والحيز المالي للخدمات الاجتماعية والاستثمارات في الهياكل الأساسية المستدامة والمراعية للاعتبارات الجنسانية. وعدم التصدي للعقبات الهيكلية التي تعوق تمتع المرأة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية واستمرار التزام الصمت إزاء آثار التدفقات المالية غير المشروعة، ونظم الضرائب التنزلية، وتدابير التقشف على حقوق الإنسان للمرأة يطرح أيضا اعتبارات هامة بهذا المعنى.

٧٤ - ويتركز عمل صندوق النقد الدولي إلى حد كبير على الكيفية التي يمكن بها لسد الفروق بين الجنسين في المشاركة في قوة العمل أن يكون له آثار إيجابية فيما يتعلق بالنمو. ففي حين أنه من المحتمل أن يكون اتباع سياسة عامة محددة تشجع المرأة على دخول قوة العمل المدفوعة الأجر صالحا لتحقيق النمو، فإن هذا الدخول إن لم يكن على قدم المساواة مع الرجل يمكن أن يفضي إلى تعزيز عدم المساواة بين الجنسين.

٧٥ - ويبدو أن صندوق النقد الدولي يهمل احتمال وقوع لامساواة بين الجنسين في ظل ظروف معينة لحفز النمو وشروط الاقتصاد الكلي والشروط المؤسسية التي تمكن من دعم المساواة بين الجنسين.^(٦٨) وينبغي لصندوق النقد الدولي، على أقل القليل، أن يشتغل بإجراء بحوث في السياسات التي تستفيد عمدا من العمالة الرخيصة للمرأة لتحقيق نمو الاقتصاد واكتساب ميزة تنافسية، مما يخلق في نهاية المطاف ذات الهياكل التي تُبقي على التمييز وعدم المساواة وتزيد وطأتهما بدلا من تخفيفها.

٧٦ - وفي حين تأخذ الاستراتيجية الجنسانية لمجموعة البنك الدولي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٣ في الاعتبار العقبات التي تعوق المشاركة الاقتصادية للمرأة، يقول البعض، رغم ذلك، أن الأمر يتطلب فهما أكثر شمولاً للتمكين الاقتصادي للمرأة في المجالات ذات الصلة بالعمل من أجل تحقيق مساواة جوهرية^(٦٩). فعلى سبيل المثال، شهدت كمبوديا نموا لافتا للنظر في السنوات الأخيرة، وكانت صناعة الملابس بها، التي تتألف قوة العمل فيها بشكل يكاد يكون كليا من النساء، مسؤولة إلى حد كبير عن ذلك النمو، حيث حققت إيرادات بنسبة هائلة بلغت ٨٠ في المائة من إجمالي إيرادات كمبوديا من التصدير. بيد أنه، في الوقت ذاته، تضاعف فرق الأجور بين الجنسين في ذلك البلد فيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩^(٧٠).

(٦٨) Günseli Berik, "Beyond the rhetoric of gender equality at the World Bank and the IMF", *Canadian Journal of Development Studies*, vol. 38, No. 4 (2017).

(٦٩) انظر مشروع بریتون وودز، "World Bank releases new gender strategy", 9 February 2016. Available at www.brettonwoodsproject.org/2016/02/world-bank-releases-gender-strategy/.

(٧٠) ActionAid, "Close the gap! The cost of inequality in women's work", January 2015. Available at www.actionaid.org.uk/sites/default/files/publications/womens_rights_on-line_version_2.1.pdf

٧٧ - وتاريخياً، كانت برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي موضع نقد أكبر بسبب فرض تدابير تقشف قاسية كان لها أثر كبير وغير متناسب على الفقراء وأدت إلى تفاقم عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين. وفي الأونة الأخيرة في عام ٢٠١٨، وصف صندوق النقد الدولي سياسات تقوض المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة. وبعض هذه الصفات يشمل تخفيض الإعانات المقدمة للأغذية، وخصخصة المرافق العامة، وتقليص حجم شبكات الأمان الاجتماعي والأجور العامة، وإلغاء الضوابط التنظيمية للعمل، وخفض المعاشات التقاعدية، وبخاصة فرض نظم ضرائب تنازلية، وبخاصة من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة أو زيادتها، مع خفض معدلات ضرائب أرباح الشركات.^(٧١)

سادسا - الاستنتاجات

٧٨ - يقوم النظام الاقتصادي الحالي، في معظمه، على عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة في سوق العمل. ومن بين الأشكال المختلفة لعدم المساواة، تعد أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة من الاعتبارات البالغة الأهمية رغم أنه غالباً ما تُحمل في تصميم السياسات والإصلاحات الاقتصادية. وينبغي للنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء القضايا الاقتصادية أن يسعى إلى معالجة علاقات القوة غير المتناظرة التي يقوم عليها عدم المساواة بين الجنسين.

٧٩ - ولا يأخذ الفكر الاقتصادي الرئيسي في الاعتبار قيمة أعمال الرعاية المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإسهامها في الاقتصاد. فالمرأة تضطلع بأغلب تلك الأعمال، التي يقوم عليها النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تمتص الأعمال غير المدفوعة الأجر بشكل غير منصف الصدمات الاقتصادية وغالباً ما تعوض عن تدابير التقشف. ويشكل عبء الأعمال غير المدفوعة الأجر وغير المتناسب الذي يقع على كاهل النساء والفتيات عائقاً هاماً لحصولهن على الحق في العمل.

٨٠ - وتقع أشد أثار التقشف على المرأة. إذ تواجه أغلب النساء أصلاً طائفة من أشكال عدم المساواة الهيكلية، بما في ذلك فروق الأجر، والتفرقة المهنية، والعمالة غير الرسمية، والوظائف غير المضمونة، والبطالة، وعدم إتاحة سبل الحصول على الأراضي والسيطرة عليها، وعدم إتاحة موارد الائتمان وغيرها من الموارد الإنتاجية، والعبء الثقيل المتمثل في الأعمال غير المدفوعة الأجر. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه كثير من النساء أيضاً معايير تمييزية، وقوالب نمطية جنسانية، وأشكالاً شتى من العنف. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون تمثيل النساء ناقصاً في مجال السياسة واتخاذ القرار، وقد تتاح لهن فرص أقل للمشاركة في القرارات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ظروف معيشتهم وظروف معيشة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وفي بعض الحالات، وبسبب سوء أوضاعهن الاقتصادية أو احتياجاتهن المحددة، يغلب على نساء كثيرات الاستفادة من خدمات التوظيف، والصحة، والتعليم، التي يقدمها القطاع العام. وغالباً تعتمد النساء أيضاً على التحويلات الاجتماعية، والإسكان الاجتماعي، والإعانات المقدمة للمرافق، إلى جانب استحقاقات العجز واستحقاقات الأطفال، أو الاستفادة من التحويلات النقدية والعينية، في حالة المرأة التي تعيش في فقر.

(٧١) مشروع بريتون وودز، صندوق النقد الدولي والمساواة بين الجنسين.

٨١ - وبالتالي، فإن التدابير القائمة على التقشف وتصحيح أوضاع المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية، من قبيل تلك التي تشجع على إضفاء المرونة على سوق العمل عن طريق إجراء تخفيضات في التغطية باستحقاقات وخدمات الرعاية الاجتماعية، وإجراء تخفيضات في وظائف القطاع العام، وخصخصة الخدمات، تميل إلى أن تؤثر سلباً على النساء أكثر مما تؤثر على الرجال (ما يسمى بالخطر الثلاثي). وينبغي للدول، بدلاً من خلق هذه الأوضاع، التي غالباً ما تشكل تمييزاً، أن تركز على منع وجودها.

٨٢ - وتضر سياسات التقشف وتصحيح أوضاع المالية العامة بأشد الفئات ضعفاً داخل سكان بعينهم، حيث تمثل المرأة السوداء الأعظم وتكون الأكثر تعرضاً، مما ينشئ أشكالاً متداخلة من التمييز. ومن بين النساء الأكثر تعرضاً للأمهات العزباوات، والشابات، والنساء ذوات الإعاقة، والمسنات، واللاجئات والمهاجرات، والمثليات، ومزدوجات الميل الجنسي، ومعايير الهوية الجنسية، والمخنثات، والنساء اللاتي ينتمين لأقليات عرقية أو دينية أو لغوية، والنساء اللاتي يعشن في مناطق ريفية، والنساء اللاتي يعشن في فقر أو فقر مدقع. وكثيراً ما تحدث سلسلة تدابير التقشف وتصحيح أوضاع المالية العامة أو الجمع بينها آثاراً تراكمية ضارة بالمرأة.

٨٣ - وفي رأي الخبير المستقل، ينبغي أن يكون تقرير السياسة المراعي للاعتبارات الإنسانية شرطاً أساسياً لإجراء تقييم لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول والأطراف المعنية الأخرى أن تكفل مشاركة النساء في هذه العملية، وبخاصة أولئك اللاتي يحتلن أن يتأثرن، ومجموعات النساء الأكثر تعرضاً للآثار السلبية للإصلاحات. وبالنظر إلى أن النساء لسن فئة متجانسة وهناك اختلافات هامة من حيث الهوية، والوضع، والوصول إلى الموارد والإمكانات، سيكون من المهم جمع بيانات منهجية بغية تحديد وتوقع آثار هذه التدابير على النساء اللاتي يحتلن تضررهن.

٨٤ - ومن الممكن لتقييمات الأثر الواقع على حقوق الإنسان، ذات التركيز الجنساني الواضح أن تحسن من ضمان أعمال حقوق الإنسان للمرأة عن طريق تناول العقبات الاجتماعية - الاقتصادية الهيكلية. ومن المهم ملاحظة أن السياسات التي قد تحسن من المؤشرات الاجتماعية العامة قد لا تفعل ذلك بالنسبة للنساء. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، على الرغم مما يبدو من انخفاض في إجمالي عدم المساواة في الدخل، زادت معدلات الفقر النسائي، وعلى الأخص يرجح أن تعيش الشباب ممن في سن الإنجاب في فقر أكثر من نظرائهن الذكور، حيث لا يمكنهن الوصول إلى سوق العمل لعدم وجود خدمات رعاية عامة.^(٧٢) كل ذلك يثبت أن تقييمات الأثر المترتب على السياسات الاقتصادية يجب أن تحدث تحويلاً إنسانياً حتى لا يكون الاهتمام بحقوق الإنسان محض أقوال.

٨٥ - ويخلص الخبير المستقل إلى أن حظر التدابير الارتجاعية غير المسموح بها التي تشكل تمييزاً غير متناسب ضد المرأة ينبغي أن يكون عنصراً أساسياً في مناقشة إصلاح السياسات الاقتصادية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يسترشد تصميم إصلاحات السياسة الاقتصادية ورصدها وتنفيذها بمبادئ عدم التمييز، والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاستفادة من أقصى قدر من الموارد المتاحة. ولا يمكن تبرير السياسات الاقتصادية التمييزية على أساس الحاجة إلى تحقيق أهداف قصيرة الأجل للاقتصاد الكلي دون اعتبار لحقوق الإنسان والآثار الجنسانية. وينبغي لهذه السياسات أيضاً

(٧٢) هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحويل الوعود إلى عمل: المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (نيويورك، ٢٠١٨).

ألا تحاول تخفيف الآثار الاجتماعية المفرطة الواقعة على فئات معينة فقط. إذ أن السياسات الاقتصادية التي تُنشئ تدابير تراجعية غير مسموح بها ضد النساء أو فئات معينة من النساء هي سياسات غير قانونية من منظور حقوق الإنسان.

٨٦ - وعلاوة على ذلك، يؤكد الخبير المستقل أن الآثار الإيجابية للاستثمار في اقتصاد الرعاية يمكن أن تكون آثارا هائلة. فهذه الاستثمارات ليس لها آثار إيجابية على دخل المرأة ووقتها فحسب، وإنما يمكن أيضا أن تسهم في تناول المحددات الأكثر جوهرية لعدم المساواة بين الجنسين عن طريق تسهيل تحول في المعايير الجنسانية. ويمكن أن تقوم الحكومات بدور في ذلك الصدد بتمويل رعاية الأطفال الرفيعة المستوى، وصرف مدفوعات يُعتمد عليها لإعالة الأطفال، وتقديم اجازات والدية مدفوعة الأجر للرجال والنساء، وإمداد الأمهات العاملات بالموارد اللازمة للتنافس على قدم المساواة مع الرجال في بعض القطاعات التي يهيمن عليها الذكور عادة.

٨٧ - وقد نما إلى علم الخبير المستقل، لدى إعداد هذا التقرير، أنه خلال أوقات الأزمات الاقتصادية يخلق الاستثمار العام في رعاية الأطفال ورعاية المسنين دورات حميدة لا يتناول فيها الاستثمار فحسب النقص في الرعاية من خلال تقديم خدمات رعاية حاسمة، بل يخلق أيضا أثرا مضاعفا في توليد فرص العمل (عادة للنساء)، مما يدر المزيد من المال في أيدي الأسر المعيشية (الأسر المعيشية المنخفضة الدخل عادة)، مما يخفف بالتالي الإنفاق الاجتماعي من خلال تخفيض مدفوعات استحقاقات البطالة، ويزيد من دخل إيرادات الضرائب الاستهلاكية الآتية من قوة العمل الموظفة حديثا.

٨٨ - وقد اعتمدت المؤسسات المالية الدولية (ودول كثيرة) خطة جنسانية عملية تركز حصريا تقريبا على تحقيق النمو. وعلى الرغم من أن السياسات التي يترتب عليها عدم المساواة بين الجنسين في الأجور قد تعزز النمو واقعا، فإنه لا يمكن اختزال قضية المساواة بين الجنسين إلى قضية مشاركة المرأة في قوة العمل، ولا ينبغي التعامل معها كقضية مستقلة أو مستجدة. وينبغي إعادة تشكيل خطة المؤسسات المالية الدولية والتزامها بمعايير حقوق الإنسان. وينبغي لتلك المؤسسات أن تتناول بشكل عاجل أثر ما تصفه من سياسات الاقتصاد الكلي والإقراض والمساعدة التقنية على الفرص المتاحة للمرأة لممارسة حقها في العمل، وفي الحماية الاجتماعية، وفي الحصول على الخدمات العامة. وينبغي أيضا أن تتناول العبء غير المتناسب المتعلق بالرعاية غير المدفوعة الأجر الذي تتحمله المرأة، والقيود المفروضة على قدرتها على ممارسة الاختيار بين أنشطتها الاقتصادية، وينبغي أن يتم على وجه الاستعجال أيضا تناول الآثار الجنسانية الضارة لنظم الضرائب التنافسية.

٨٩ - وسيستمر عدم تناول سياسات الاقتصاد الكلي لأوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين ما دام يتم تنحية وتجاهل صوت المدافعين عن حقوق المرأة وخبراء الاقتصاد النسائي. وهناك مثال إيجابي قريب على ذلك، وهو اختيار ايسلندا للتعامل مع انهيارها المالي والمصرفي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. بطريقة مراعية لحقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية (انظر A/HRC/28/59/Add.1 و A/HRC/26/39). ويدل التعافي السريع لهذا البلد على أن السياسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة ليست هي الاستجابة المحتملة الوحيدة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

سابعاً - التوصيات

٩٠ - يوصي الخبير المستقل، بناء على استنتاجاته، بأن تقوم الدول بما يلي:

١ - تهيئة بيئة اقتصاد كلي تمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وبخاصة بالقيام

بما يلي:

(أ) الاضطلاع بتقييمات مستقلة وتشاركية ومستتيرة وشفافة ومراعية للاعتبارات الجنسانية لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان. وتحقيقاً لذلك، ينبغي أن تنظر الدول، لدى تصميمها سياسات الإصلاح الاقتصادي وتنفيذها، في سياسات بديلة تتفادى الآثار الضارة المحتمل وقوعها على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، أو تقللها إلى أدنى حد وتصححها؛

(ب) التحديد والتناول الفعّال للتدابير التي يمكن أن تحدث آثاراً تراجعية بالنسبة لحقوق الإنسان للمرأة، مع التنبؤ، على سبيل المثال، بالنتائج السلبية المتعلقة بتوزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛

(ج) تحديد وتفادي سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يترتب عليها آثار بعيدة المدى بالنسبة لتمتع المرأة بعدد من حقوق الإنسان والتي يمكن أن تفضي إلى تمييز مباشر، أو غير مباشر، أو تراكمي. ومن الأهمية البالغة الاعتراف بالضعف البالغ لفئات فرعية معينة من النساء وإعداد الاستجابات المناسبة تبعاً لذلك؛

(د) تقييم الإنفاق الحكومي والضرائب والديون والسياسة النقدية لما لها من آثار على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، وتناول الآثار التي قد تكون ضارة؛

(هـ) تناول التحيزات الجنسانية في النظم الضريبية وزيادة الضرائب المتحصلة من ذوي الدخل الأكبر زيادة فعالة وتدرجية. وذلك معناه، في جملة أمور، كفالة أن تسدد الشركات حصتها العادلة من الضرائب، بما في ذلك بالحد من الحوافز الضريبية، وزيادة حصة الإيرادات المتحصلة من الضرائب المباشرة على الدخل والثروة، بدلا من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة؛

(و) استخدام الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية والتشاركية، والتي تشرك منظمات المجتمع المدني، على جميع مستويات الحكومة لكفالة تخصيص موارد كافية لتنفيذ القوانين، والسياسات، والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين؛

(ز) استخدام سياسات الاقتصاد الكلي المكافحة للتقلبات الاقتصادية من أجل خفض خطر وأثر الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها المرأة بشكل غير متناسب. وينبغي للدول استخدام سياسة مالية تحقق الاستفادة إلى أقصى حد من مواردها المتاحة من أجل الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان للمرأة، وفقا للمادة ٢-١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ح) الاضطلاع بتقييمات قبلية وبعديّة ذات بُعد إنساني قوي للأثر الواقع على حقوق الإنسان لدى التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية والاستثمارية؛

(ط) إنشاء آليات لكفالة تبادل المعلومات بين المجتمعات المحلية المتضررة ومقرري السياسة، لكفالة رصد تنفيذ السياسة الاقتصادية وتكييفها وفقا لما لها من أثر على حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية؛

(ي) توفير تدريب على السياسات الاقتصادية معني بحقوق الإنسان ذي وجهة جنسانية لجميع الموظفين الحكوميين والوزراء والبرلمانيين، وبخاصة المعنيين بوضع السياسة الاقتصادية وتنفيذها.

٢ - الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها وتخفيضها، وبخاصة بالقيام بما يلي:

(أ) الاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر بوصفها أعمالا قيمة، مع أخذ القيمة الاقتصادية الفعلية لهذه الأعمال وإسهامها في الاقتصاد في الاعتبار وإدراجها في الحسابات القومية؛

(ب) تمويل إجراء دراسات استقصائية لاستخدام الوقت مصنفة بحسب الجنسين ترصد الوقت المستغرق في هذه الأعمال على أساس منتظم؛

(ج) نقل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من الأسر المعيشية إلى القطاع العام باستثمار مزيد من الأموال العامة في اقتصاد الرعاية (أي في رعاية ذوي الإعاقة والأطفال والمسنين، فضلا عن الرعاية الصحية)؛

(د) ضمان إتاحة خدمات الرعاية الرفيعة المستوى والميسورة التكلفة للجميع، مع مراعاة جميع الهياكل الأسرية المحتملة دون أي نوع من التمييز؛

(هـ) دعم إعادة التوزيع على قدم المساواة لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر بين الرجال والنساء عن طريق اتخاذ تدابير مثل اجازة الوضع واجازة الأب؛

(و) اختصار الوقت الذي يستغرقه الناس في توفير رعاية رفيعة المستوى وعمل منزلي بالاستثمار في المعدات والهياكل الأساسية الموفرة للعمالة، بهدف كفالة ممارسة الحقوق في المياه، والنظافة الصحية، والعمل، والسكن، والصحة، والتعليم، والاستثمار في الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والنقل العام؛

(ز) حماية حقوق العاملين في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر بتعزيز إدراج الذين يضطلعون بمسؤوليات رعاية غير مدفوعة الأجر ضمن النشاط السياسي واتخاذ القرار الاقتصادي، ووضع الأنظمة العمالية التي تمكن الذين يضطلعون بأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر من الانخراط أيضا في أعمال مدفوعة الأجر، وكفالة ألا تقلل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من إتاحة سبل الحصول على الحماية الاجتماعية.

٣ - إيلاء الأولوية للسياسات التي تعزز الحق في العمل، وبخاصة بالقيام بما يلي:

(أ) تعزيز وحماية الأنظمة العمالية التي تعزز الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية، بما في ذلك الحق في العمل اللائق، والمساومة الجماعية وحرية تكوين الجمعيات، ومن ثم كفالة تمتع المرأة بعمل لائق على قدم المساواة مع الرجل. وينبغي أن تصدق الدول على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري الملحق به، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ (بشأن المساواة في الأجر) ورقم ١٨٩ (بشأن حقوق العمال المنزليين)؛

(ب) دعم الاتفاقية المقترحة لمنظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش القائمين على نوع الجنس في عالم العمل؛

(ج) تحديد وإنفاذ أجور معيشية على مستويات لائقة كوسيلة لتحقيق مساواة أكبر بين الجنسين في الأجور ومعيشة لائقة للعمال وأسراهم. وينبغي للدول أن تكفل الحقوق ذات الصلة للمساومة الجماعية بشأن الأجور وأن تلغي الإصلاحات التي خفضت من تغطية الاتفاقات الجماعية؛

(د) كفالة توسيع نطاق أنظمة التوظيف والحماية الاجتماعية والقانونية بحيث تشمل العمال في القطاع غير الرسمي وفي كامل سلسلة الإمداد. وينبغي حماية العمال المهاجرين في بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد والمرور العابر؛

(هـ) إنشاء فرص عمل أكثر ملاءمة للمرأة، بما في ذلك بالاستثمار في فرص العمل في القطاع العام، الذي تمثّل فيه النساء تمثيلاً مفرطاً بشكل غير متناسب مع أعدادهن، وتمويل المخططات التي تستهدف إنشاء فرص العمل.

٤ - تناول آثار الإصلاحات الاقتصادية الضارة بالمرأة من خلال إنشاء شبكة ضمان اجتماعي قوية، والقيام، على وجه الخصوص، بما يلي:

ضمان حصول الجميع على الحماية الاجتماعية طيلة حياتهم، بغض النظر عن وضعهم من حيث التوظيف أو الهجرة أو أي وضع آخر، وضمان عدم استبعاد المرأة من الحصول على هذه الحماية. وبالنظر إلى عدد النساء في القطاع غير الرسمي وطول الوقت الذي يقضينه في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، يعد إدخال حماية اجتماعية شاملة للجميع وغير قائمة على دفع الاشتراكات أمراً أساسياً.

٥ - كفالة التشاور مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة، والشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني والمشاركة المستتيرة للمرأة فيها، والقيام، على وجه الخصوص، بما يلي:

كفالة مشاركة النساء وتمثيلهن على قدم المساواة وبصورة كاملة وحيوية على جميع المستويات في تصميم السياسات ورصدها وتنفيذها، بما في ذلك خبراء الاقتصاد النسائي، والمنظمات المعنية بحقوق المرأة، والنساء من الفئات المهمشة، وذلك بطرق منها، على سبيل المثال، عقد مشاورات مفتوحة بشأن الميزانيات، والاتفاقات التجارية، والقرارات الرئيسية الأخرى المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان للمرأة، وغيرها من الأطراف المعنية ذات الصلة.

٩١ - ويوصي الخبير المستقل بأن تسهم المؤسسات المالية الدولية إسهاما فعالا في تحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك بالقيام، على وجه الخصوص، بما يلي:

(أ) كفالة عدم الموافقة على برامج القروض إلا بعد إجراء تقييمات ذات بُعد جنساني واضح لأثر هذه البرامج على حقوق الإنسان، وتصحيح أي أوجه قصور محتملة؛

(ب) تناول أخطار الآثار السلبية الواقعة على حقوق الإنسان للمرأة نتيجة للمشروعات، ورصد أثر الإصلاحات اللاحقة واقتراح خليط سياسة بديل إذا تبين ترتب آثار جنسانية ضارة على المشروعات المقترحة؛

(ج) الاعتراف بأن القضاء على التمييز بين الجنسين يتطلب استثمارا عاما كبيرا ومستمرًا، بما في ذلك في الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية، وبأن تشجيع الدولة على التراجع المالي يمكن، بالتالي، أن تكون له آثار عكسية على أعمال حقوق الإنسان للمرأة؛

(د) إعداد مشورة متعلقة بالسياسة العامة مع التركيز على إدرار إيرادات محلية كافية بطرق متكافئة لمساعدة البلدان على تحسين الاستفادة من ضرائب الدخل، ورأس المال، والملكية، والثروة؛

(هـ) الاستفادة من الضرائب التصاعدية، وكفالة استخدام التدابير والآليات التي يمكن أن تفضي إلى إعادة توزيع الموارد بصورة أكثر فعالية بين النساء والرجال.

٩٢ - يوصى الخبير المستقل، وفقا لهذا التقرير واستنتاجاته الواردة فيه، وتمشيا مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بأن تقوم الأعمال التجارية بما يلي:

(أ) تهيئة الظروف التي تمكن المرأة من الانخراط في مجال العمل، وفقا لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز؛

(ب) كفالة ألا تتعارض ممارساتها وأنشطتها مع دور الدولة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة أو تضعفه؛

(ج) الامتنال لمعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز بالنسبة للمرأة، لدى الاضطلاع بتدابير إعادة هيكلة مؤسسية في مواجهة فترات التراجع الاقتصادي؛

(د) بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لرابطات الأعمال التجارية أن تتخذ تدابير استباقية لتشجيع قدرة أعضائها على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وبناء تلك القدرة.